

.. في زيارة استطلاعية ميدانية إلى بعض كليات جامعة صنعاء، لمتابعة سير أعمال القبول والتسجيل التقينا تجمهرات من الطلاب الذين ينتظرون على أحر من جمر بداية التسجيل في برنامج النظام الموازي، شكواهم مما يتردد في أوساط الجامعة من خبر إلغاء العمل بهذا النظام التعليمي الذي كان قد قول الطلاب فرصة للحصول على التعليم الجامعي بمقابل معقول يدفعه الطلاب ميسورو الحال والحائزون على معدلات متدنية لا تسمح لهم دخول الكليات العلمية النظرية.

مشكلة النظام الموازي ومدى توجه نحو إعادة النظر فيه أو إلغاء العمل به وجدوى هذا البرنامج للطلاب والجامعة وتوسيع فرص التعليم، كل ذلك ناقشناه في هذا التحقيق:

تحقيق/محمد محمد إبراهيم

مطالبة واسعة بالإبقاء عليه في الجامعات الحكومية الرائدة

النظام الموازي.. ضرورة ملحة تقتضيها حاجة الطلاب الميسورين

وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ الدكتور أحمد الشاعر بأسرودة أن النظام الموازي لا يعني قبول الجامعة لكل من هب ودب من الطلاب ذوي النسب المتدنية فهناك سقف مرتفع وشروط استيعابية معقولة فإذا قبلنا نسبة ٦٥٪ كحد أدنى لقبول الطالب في النظام الموازي فهذه النسبة والشروط يخضعان لعوامل التخصص ومدى إقبال الطلاب وهذا لا يوجد إلا في كلية الزراعة وفرع اللغة العربية كلية اللغات وأقسام الآداب بالجامعة، وهذه التخصصات تشهد إغراضا من الطلاب وعدم إقبال من قبل النسب العالية، أما بقية الكليات النظرية فلا تقبل أقل من ٧٠٪ وبطاقات استيعابية مواتية لقررات الكلية وكوادرها.

أما نظام النفقة الخاصة فلا تقبل الجامعة أقل من ٨٠٪ في كليات الطب وتخصصاتها المختلفة ولا تقبل أقل من ٧٥٪ في الهندسة وتخصصاتها وكذلك الحاسوب وتخصصاتها المختلفة، ويعتبر ٧٠٪ هو الحد الأدنى لقبول الطالب بالنفقة الخاصة في كلية العلوم وتخصصاتها.

وفي ما يتعلق بمعايير واليات التوظيف المادي لربع النظام الموازي ونظام النفقة الخاصة فقد أكد بأسرودة على أن الجميع يدرك العائد الكبير لربع الموازي على الطالب والمعمل والأنشطة والكادر التدريسي فالطالب بحاجة إلى خدمات تعليمية متطورة وموأكبة من جوانب بحثية وكتب وانترنت وغيرها من الوسائل التي يجب توظيف هذا الربع في تطويرها وتوفيرها لخدمة الطالب.

وأوضح نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب أن هناك آلية عممتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحدد ضوابط ومسارات صرف عائدات النظام الموازي على الكليات وبما يضمن أداء تعليميا أفضل وما هذه العرقلة التي أثارت القلق لدى الطلاب الراغبين في الالتحاق بالنظام الموازي إلا تأجيل بسيط ومؤقت يقتضي إعادة النظر في هذه الآليات بناءً على التوجيهات الرئاسية وبما يكفل ويضمن تلاشي جوانب القصور التي شابته الفترات السابقة.

ثمن اهتمام الرئيس

رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم لا يرى إشكالية في النظام الموازي والنفقة الخاصة بل يتطلب الأمر من وجهة نظره آلية واضحة تترجم التوجيهات الكريمة لفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الذي كان حريصا على أبنائه بإعفاتهم من رسوم العام الماضي .. ونحن في جامعة صنعاء وتنفيذا لتلك التوجيهات الكريمة قد أعدنا آلية لهذا النظام بحيث تتيح للطلبة المنافسة على المقاعد الدراسية بكل شفافية. وثمن الدكتور طميم اهتمام رئيس الجمهورية الخاصة بالطلبة، وأكد حرص الجامعة على تقديم خدمة تعليمية متميزة من خلال توظيف رسوم الموازي في العملية التعليمية.



طلاب النظام الموازي كسر الاحتكار وأخرجنا من دوامة

جنون أسعار الجامعات الخاصة

د. طميم: ثمن عالي اهتمام رئيس الجمهورية بالطلبة

ولدينا آلية جديدة تترجم توجيهات الرئيس

بأسرودة: هناك ضوابط واضحة ومعقولة للقبول وربع الموازي لا

بد أن يخدم الطالب والعملية التعليمية برمتها

العسلي: القبول والتسجيل في النظام الموازي سيبدأ بعد

استكمال إعادة النظر في الضوابط المتبعة

بحسب اختبار المفاضلة للقبول.

آليات هامة

يتبادر إلى الذهن أن النظام الموازي يفتح الحبل على الغارب دون ضوابط تحدد الآليات التي تضبط مسار القبول من ناحية وسقف النسب المقبولة علميا ومنطقيا، وكذا ضبط إيقاع عملية التوظيف لمصادر الربع المادي المترتبة على مدفوعات الطالب مقابل التعليم سواء بالنظام الموازي أو نظام النفقة الخاصة في سبيل إفادة الطالب وفي سبيل النهوض بالعملية التعليمية داخل الجامعة بكلياتها المختلفة.

الخاصة فيقوم على فكرة السماح للطلاب بالدراسة بالجامعة في أي من كلياتها وتخصصاتها على نفقة الطالب منذ التحاقه وحتى تخرجه بمبالغ سنوية يدفعها الطلاب بالدولار وذلك بهدف إتاحة الفرصة للقادرين من اليمنيين والوافدين لتحقيق رغباتهم الدراسية في كليات وتخصصات يرغبون الالتحاق بها دون سواها خاصة وأن هذا النظام كان سابقا محصورا على الطلاب الوافدين فقط، والدراسة في هذا النظام لا تختلف عن الدراسة في البرنامج العام للجامعة ويطبق القانون والأنظمة واللوائح والتعليمات العامة المعمول بها في الجامعة وتتم المفاضلة بين المتقدمين

بالدراسة في الفترة الصباحية أو الالتزام بالجدول العام بحسب تفاوت مواعيد المحاضرات فيه كما أنه سيستيعب الفرصة للذين لم يتمكنوا من تحقيق نتائج ونسب عالية في الثانوية للالتحاق بالنظام العام ولديهم القدرة والرغبة في مواصلة التعليم ويدفع الطالب للدراسة بهذا النظام مبالغ مالية رمزية سنويا بالعملة المحلية منذ التحاقه بالجامعة وحتى تخرجه وتم المفاضلة بين المتقدمين بحسب اختبار المفاضلة للقبول.

النفقة الخاصة

وأضاف العسلي: أما نظام النفقة

هذا الإشكال المحوري دفع الحكومة إلى اعتماد النظام الموازي كسرا للاحتكار وإتاحة فرص أكثر لطالبي التعليم من الميسورين والقادرين على الدراسة بالنظام الموازي. وتاصيلا نفعيا ومعرفيا للنظام الموازي يقول الأستاذ عبدالقاهر العسلي: إن النظام الموازي المسائي الذي قام على فكرة توسيع فرص التعليم لأبناء الأسر الميسورة والتي تدفع إما للخارج أو للقطاع الخاص وفق أسعار خيالية يتم الالتحاق فيه بالجامعة بالكليات المحددة وأكثرها نظرية وبعدد محدد من المقاعد وهذا النظام يهدف إلى إتاحة الفرصة للذين لا تسمح لهم ظروفهم

لماذا الموازي!؟

في ظل وضع احتكاري كانت تمارسه وما تزال الجامعات الخاصة في مجال التعليم العالي صار على الحكومة بحث آلية أو نظام يوسع دائرة التعليم وفرصة لأبناء الأسر الميسورة والذين تقل نسبتهم ودرجاتهم عن المعدل المحدد لدخول الجامعات الحكومية ويحثا عن معيار الجودة ظل هؤلاء الطلاب الذين عرقلت معدلاتهم دخولهم هذه الجامعات، ظلوا من سنوات يناشدون الحكومة بحل مشكلاتهم خصوصا مع إحساسهم بالمغالاة وتدني مستوى أداء الجامعات الخاصة.

في جامعة صنعاء التقينا عددا من الطلاب المتقدمين بل المنتظرين لموعد التسجيل في النظام الموازي فهذا الطالب نائف حسن الحيمي يشير إلى أنه كان يريد الالتحاق بالنظام الموازي في كلية الإعلام لأن نسبته ٦٨.٥٠٪ أدبي ولكن ذهب إلى الجامعة وأخبر أنه لم يقترح بعد وهناك مؤشر كبير على إلغاء النظام الموازي، شكى من أن ذلك يسلم الطلاب الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم الجامعي إلى جامعة خاصة لترحم حيث تطلب بالدولار في ظل قدرة انفاقية وبخول متدنية لأسر الطلاب التي تريد تدريس أبنائها جامعا.

نائف مع كثير من زملائه أصحاب النسب المتدنية يعبرون عن خوفهم وقلقهم الكبيرين من حديث الكثير عن توقف برنامج النظام الموازي وعرقلة هذا العام خصوصا بعد التوجيهات الرئاسية بإعادة النظر في النظام الموازي.

زميله سيف المقطري هو الآخر يوافق الرأي لكنه يحمل قصة انتظار أطول فهو من خريجي الثانوية العامة علمي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م وقضى العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م في الإجازة المعروفة بعد الثانوية انتظارا للنتائج والشهادات ولأن نسبته ٨٠٪ فقط فقد خاب أمله في الالتحاق بكلية الطب نظام عام والتسجيل في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م وفي الوقت الذي كان منتظرا نظاما موازيا في كلية الطب اصطدم بأن النظام الموازي لا يوجد إلا في الكليات النظرية ليذهب عليه العام سدى، والآن منتظر أن يلتحق بالنظام الموازي في كلية الطب لكن حسب الآلة الجامعية على حد قوله تقول أن الالتحاق بالطب لا يتم إلا عبر نظام النفقة الخاصة وهي الدفع بالدولار وهو العائق الكبير الذي منعه من دخول إحدى الجامعات الخاصة والتي يتطلب التسجيل فيها مبالغ مضاعفة ثلاث مرات على ما هو قائم في موضوع النفقة الخاصة بجامعة صنعاء.

أما النظام الموازي فهو السبيل الوحيد قول سيف في إتاحة الفرصة له ولغيره من الطلاب الذين يقع دخل أسرهم في المتوسط والمرتفع.

هذه الهموم التي تكررت وتعددت قصصها حملناها إلى المسجل العام في جامعة صنعاء الأستاذ عبدالقاهر العسلي الذي أكد أن اتصالات وتساولات الطلاب صارت تتعالى حد الإزعاج .. موضعا أن ما يدور من حديث حول النظام الموازي جاء مرتبسا على قرار مجلس الجامعة إعادة النظر في السياسة المتبعة في النظام الموازي بناءً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية التي قضت بإعفاء طلاب النظام الموازي للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠م في الجامعات الحكومية وإعادة النظر في آليات وسياسات وضوابط هذا النظام التعليمي.